

نوال شيشة
المركز الجامعي خميس مليانة

زنيني فريدة
المركز الجامعي خميس مليانة

مداخلة بعنوان:

المقاصة الإلكترونية وتجارب الدول المغاربية فيها

ملخص:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان اليوم الدين، وبعد: يسرنا أن نشارك في " الملتقى العلمي الدولي حول: «**عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية**» بهذا البحث المختصر عن « **المقاصة الإلكترونية وتجارب الدول المغاربية فيها**» ، متمنياً للقائمين على تنظيم الملتقى دوام التوفيق والسداد. ويهدف البحث إلى استعراض تجارب بعض الدول المغاربية ومقارنتها بالتجربة الجزائرية في تحديث وسائل الدفع، وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها، و لا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، و لكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية، وسعيها نحو الصيرفة الإلكترونية شرعت الجزائر في تقديم و تبني بعض وسائل الدفع الحديثة حتى لا تبقى في منأى عن المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، إذ أن عولمة الخدمات المصرفية قد أدْركت جيدا من طرف الدول الجيران –تونس و المغرب- الذين أقاما شراكة مع الاتحاد الأوْروبي. ووضعها نظام مقاصة الكترونية و الذي أحدث ديناميكية جديدة على مستوى المنظومة الصرفية ولتكن هاتين التجربتين كمثال للسلطات النقدية الجزائرية.

Abstract

We are very pleased to participate in “the international scientific forum” on “modernization of the payment system in the Algerian banks”, in this manual research for “Electronic clearing and experiences of the Maghreb countries”, hopping to those in charge of the forum organization time to reconcile and pay. The research aims to review the experiences of some Maghreb countries and compare the experience of Algeria in the modernization of the payment means, based on the premise that the payment means used in Algeria banking

system are characterized as traditional for the most parts. In fact, they do not fit with the new global reality, but according to the keenness of Algeria to keep up with the events and the technological developments in banking operations, especially in the banking industry, and its quest towards the electronic banking, Algeria offered and adopted some means of modern payment so as not to remain isolated from the developments. Although many Arab countries have made great strides in this area, as the globalization of banking services had already been realized by the neighbor countries-Tunisia and Morocco- who have forged a partnership with the European Union, and placed an electronic clearing system (ECS), which caused a new dynamic at the level of the morphological system, and let the two experiments be as an example of the Algerian monetary authorities.

مقدمة :

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ، و لا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد ، و لكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية ، وسعيها نحو الصيرفة الإلكترونية شرعت الجزائر في تقديم و تبني بعض وسائل الدفع الحديثة حتى لا تبقى في منأى عن المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال ، إذ تميزت الوضعية الحالية بضعف نسبة المصرقية وافتقاد الأدوات الناجعة لخدمة الزبائن ، وتخلف الأجهزة التنظيمية و الإعلامية وهما عنصران متلازمان ، وهذا التأخر في وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية جعل المتعاملين التجاريين يتجهون إلى التعامل خارج دائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الإقتصاد الموازي (غير الرسمي) و تفشي ثقافة الإكتناز ، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية ، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشا ، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي و السوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك .

فرضت هذه الحالة أولويات تتمثل في تحديد الشروط العملية سواء داخل البنوك أو للتبادلات بينها من أجل معالجة ناجعة ومؤمنة لعملية الدفع لتقديم أدوات تمكن من الوصول بسرعة إلى نتائج ملموسة يستفيد منها مختلف الفاعلين ,من شأنها إطلاق سيرورة التقدم,وتوسعه بعد ذالك إلى أقسام السوق التى تستفيد بذالك من تطوير الدفوعات الكتابية لمدة أطول وهذا ما يستلزم تعريف المستهدفين من الزبائن الملائمين وترقية أدوات التى تلبى بسرعة حاجيات هذه الفئة من الزبائن على صعيد مختلف أقسام السوق.

إن عولمة الخدمات المصرفية قد أدركت جيدا من طرف الدول الجيران –تونس و المغرب- الذين اقاموا شراكة مع الاتحاد الأوروبى, ووضعها نظام مقاصة الكترونية و الذى أحدث ديناميكية جديدة على مستوى المنظومة المصرفية ولتكن هاتين التجربتين كمثال للسلطات النقدية الجزائرية.

المقاصة الإلكترونية وتجارب الدول المغاربية فيها

إن عملية عصرنة نظام الدفع ،عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS (نظام التسويات الفورية الإجمالية) هو نظام.

أولا: ماهية المقاصة الإلكترونية:

تعريف النظام(ACTI للمقاصة الإلكترونية): هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام (les instruments de payment de masse)، صكوك، تحويل ،اقتطاع ، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية ، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفق المعايير الدولية بهذا لهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.[1]

يمكن القول أن خدمات المقاصة الإلكترونية في العالم تأسست سنة 1960ويتم من خلالها نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب إلى حساب بطريق إلكترونية آمنة .

ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في تاريخ 2006/05/15 في أول يوم التبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن يتم تطوير العملية لتشمل باقي وسائل الدفع نهاية سنة 2006.

عالج نظام المقاصة الإلكترونية 71933عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12مليار دج و489436عملية في شهر ديسمبر من نفس السنة (2006) بقيمة 303.17مليار دج.

فوائد نظام المقاصة الإلكترونية: من فوائد هذا النظام نذكر:[2]

- طرق متعددة للتعامل مع الشيكات إلكترونيا.
- تقليل النصب والاحتيال.
- سرعة أكبر في تتبع الشيكات وإعادة طباعة الكشوفات حيث أن جميع الشيكات محفوظة إلكترونيا.
- تحسين إدارة رأس المال.
- تقليل التكلفة، الزمن الجهد.
- تقليل المخاطر.

المقاصة الإلكترونية البنكية :

إن منظومة التعويض مابين البنوك تضمن التبادل الإلكتروني للقيمة المراد تعويضها ،وهكذا فإن تبادل المعطيات الخاصة بالقيمة المراد تعويضها لم يعد يتم بصفة يدوية، فالصكوك والكمبيالات يتم تصويرها بالسكانير، وإرسالها عبر شبكة الاتصالات.

- وفي هذا الإطار تلعب شهادة المصادقة الإلكترونية دور الضامن لسلامة المعطيات الخاصة بالقيمة المراد تعويضها والتي تمر عبر الشبكة، وفعلا فإن صور الصكوك والقيم المراد تعويضها يتم إمضاؤها

إلكترونيا من قبل مختلف البنوك. ويمكن الإمضاء الإلكتروني عندها من التعريف بهذه البنوك ومن ضمان سلامة الوثائق المصورة بالسكانير، كما يمثل هذا الإمضاء دليلا على المعاملة التي تم القيام بها.[3]

ثانيا: تجربة المغرب – النظام المغربي للمقاصة الالكترونية

إن لجنة القيادة للتجمع المغربي المهني للبنوك المغربية قد حصرت نجاح النظام في فرضيات أساسية:

- التبادل المعلوماتي يتم على المستوى المركزي.
- لا يهدف في المرحلة الأولى نزع الطابع المادي كليا من وسائل الدفع.
- لا توجد مراقبة صارمة على مستوى نظام المقاصة الالكترونية بين المبادلات المادية.
- عمليات التسوية تتم على المستوى المركزي لدى بنك المغرب.
- وجود ساحة المقاصة تحسب فيها خلاصات Synthèse نظام المقاصة.
- النظام المصرفي المغربي للمقاصة SIMI [4] هو نظام متعدد العملات الصعبة.
- يشارك في هذا النظام مجموع البنوك التجارية الممثلة على مستوى التجمع المهني للبنوك المغربية [5] GPBM إضافة إلى البنك المركزي ، البريد ، والخزينة العمومية.

قامت هيئة لجنة القيادة للتجمع المهني للبنوك المغربية بتحديد ثلاثة مستويات للمشاركة في المقاصة.

- المشارك المباشر : هو ذلك الذي لديه اتصال إعلامي مباشر مع نظام المقاصة الإلكترونية أي أنه عارض ومستقبل لتدفق البيانات في أن واحد.
- المشارك الفرعي: هذا الأخير لا يقل أهمية عن الأول إلا أنه لا يملك اتصال مباشر وإلكتروني مع المقاصة الإلكترونية ، غير أنه يستعمل أجهزة الإعلام الآلي التى يستخدمها أحد المشاركين.
- المشارك الزبون: يدخل في إطار العمليات الإلكترونية المتبادلة غير أنه لا يوجد له أي أثر على مستوى حساب أرصد التسوية ، ومبادلات نظام المقاصة الإلكترونية.

يتكون النظام المصرفي المغربي للمقاصة الإلكترونية من أربعة مكونات:

- النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية .
- الشبكة المصرفية المشتركة المؤمنةRIS.
- شبكة الاتصال على مستوى المشاركين المباشرين.
- مركز التدوين وإعادة المعالجة على مستوى كل مشارك.

تمثل شبكة الاتصال علبة وصل بين النظام الإعلامي للمشارك ونظام المقاصة الإلكترونية حتى يصبح الأول مستقلا نهائيا عن البروتوكولات التي قد توجد في النظام.

ثم وضع الشبكة المصرفية المشتركةRIS نظرا لفائدتها في المبادلات ما بين البنوك .

حصيلة التجربة المغربية [6]:

إن النتائج الأولية لهذا النظام المسير والمحتضن من طرف بنك المغرب، قد أدت بالسلطات العمومية والمجموعة المصرفية إلى إنشاء نظام مصرفي مشترك للمقاصة الإلكترونية من أجل تعميم الفائدة المترتبة عن المقاصة الإلكترونية، إن التجربة المغربية التى تحققت في آجال قصيرة نوعا ما، من الممكن أن تعتبر كنظام لم يعتمد على نزع الطابع المادي إذ تطلب إنجازها التقني اللجوء إلى مساعدة أجنبية تكفلت بها مجموعةSEMAGROUP

استدعت الضرورة استحداث مراكز للتفكير والتيسر.

- لجنة القيادة التي تحتوي على الممثلين الرئيسين لبنك المغرب والبنوك والوزارات المعنية.
- لجان فرعية مختلفة تقوم بدراسة المظاهر الخاصة وتعرض أشغالها على لجنة القيادة للمصادقة.

إن النظام في صيغته النهائية الذي استغرق وقت إنجازه أقل من ثلاث سنوات قد تم تشغيله بفضل مساهمة بنك المغرب الذي:

- وفر الإطارات التقنية.
- المحلات لإنشاء الموزع الوطني قبل تحويله إلى الشركة المصرفية المشتركة فيما بعد.

وهكذا أبقي الحل المغربي على مهام البنك المركزي من خلال الحفاظ على غرف المقاصة وإدراج القيود المحاسبية، والحجة على أساس السند الورقي .

إن الإنجازات المحصل عليها في النهاية متوسطة نسبيا بالمقارنة مع النظام التونسي الذي سنتطرق إليه لاحقا وبالمقابل فإن كلفة المشروع المنخفضة جدا وسرعة إنجازه تعدان من بين العوامل المحفزة خصوصا إذا ما علمنا أنه انتقالي.

التجربة التونسية والجزائرية في المقاصة الإلكترونية [7]:

التجربة التونسية في المقاصة الإلكترونية:

تقوم التجربة التونسية على اختيارات جذرية للنظامين نظام الإعلامي وتجريد الشيكات من طابعها المادي.

تجسيد التزام السلطات العمومية الحاسم لإنجاح هذا النظام في إشراك:

- كل النظام المصرفي(البنك المركزي، البنوك التجارية والمجموعة المصرفية).
- الإدارة العمومية (وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات ووزارة العدل).

كما ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار التأهيل الاستراتجي من خلال عصرنه القطاع المصرفي التونسي في ديسمبر 1996ولتجسيد ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية لعصرنه القطاع المصرفي برئاسة محافظ بنك تونس من أجل القيادة.

يكتسي هذا النظام مجموعة من الأهداف:

- عصرنه وسائل التبادل بين البنوك.
- تحسين حلقات التداول المادي.
- اكتساب نظام مقاصة إلكترونية عصرية وناجع.
- ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي
- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي يقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.
- إنشاء مركز مقاصة إلكترونية.

للمشروع مبادئ تكمن في:

- تجريد السندات من طابعها المادي.
- تسوية المقاصة على أساس تسجيلات إلكترونية.
- تبادل المعطيات المعلوماتية.
- انعدام التبادل المادي لأن القيم يحتفظ بها البنك المسلم.
- الإطلاع على صور القيم بفضل الأرشيف الإلكتروني القائم.
- شفافية عمل النظام بالنسبة لجميع المشاركين أي تحقيق وسائل التعاون بين المؤسسات المتنافسة من أجل ضمان مقبولية (Acceptabilité) وسائل الدفع توفير خدمات ذات نوعية جيدة للزبائن، وفي الأخيرالإستفادة من اقتصاديات حجم Eco-d'échelle.
- إن النشاطات المختلفة التي استغرقت مدة انجازها خمس سنوات كانت ايجابية.

و ما يلاحظ هو تأخر إنشاء شركة مصرفية مشتركة للمقاصة الالكترونية SIEBTEL في 1 نوفمبر 1999 علما أن نظام المقاصة الالكترونية بدأ العمل في 1997.

أشركت تونس تيليكوم – Tunisie Télécom – في المشروع بتوفيرها لشبكة الاتصالات.

و كانت SIBTEL تستعمل تكنولوجيات هامة تتمثل في: الألياف البصرية، الشبكة المرقمة المندمجة للخدمات (RNIS) التي يجب ألا تتعرض لأي عطب لأن الأمر يتعلق بالمقاصة الالكترونية، شبكة (X25) التي تغطي كل تونس، Frame-rely-FR.

- تسلسل العمليات إذ عندما تودع البيانات، تقوم SIBTEL بجمعها الكترونيا.
- تنميط الوثائق و المعطيات المعلوماتية.
- إنشاء كشف الهوية المصرفية و البريدية (RIB/RIP).

من أهم النتائج المتحصل عليها خلال سنة 1999 تسجيل بنسبة تغطية في إطار المقاصة الالكترونية 89% فيما يخص الشيكات 9% فيما يخص الكمبيالات و 2% فيما يخص التحويلات.

أهم جزء في عملية المقاصة الالكترونية هو عملية تجريد المبادلات من طابعها المادي و الاقتصار على تبادل المعطيات و حتى الصور فقط – الصور الالكترونية - .

ومن آثار عملية التجريد من الطابع المادي ما يلي:

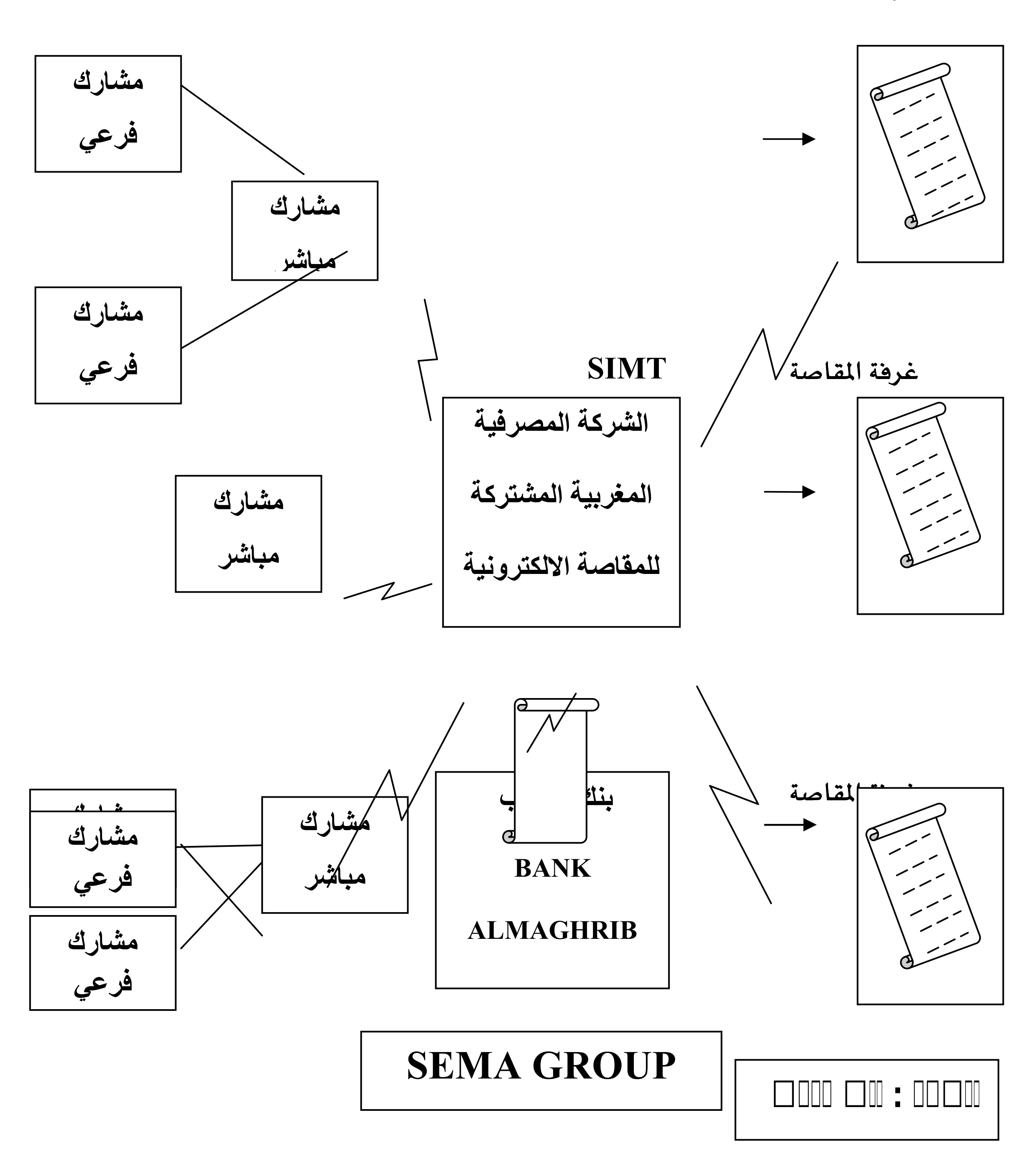
- الأثر على الإنتاجية و كلفة المعالجة أي تحسين الإنتاجية و تقليص تكاليف المعالجة و ارتفاع التدفق من جراء تعجيل التبادل.

- العلاقة بين مختلف المتخلين بتقليص آجال التحصيل.

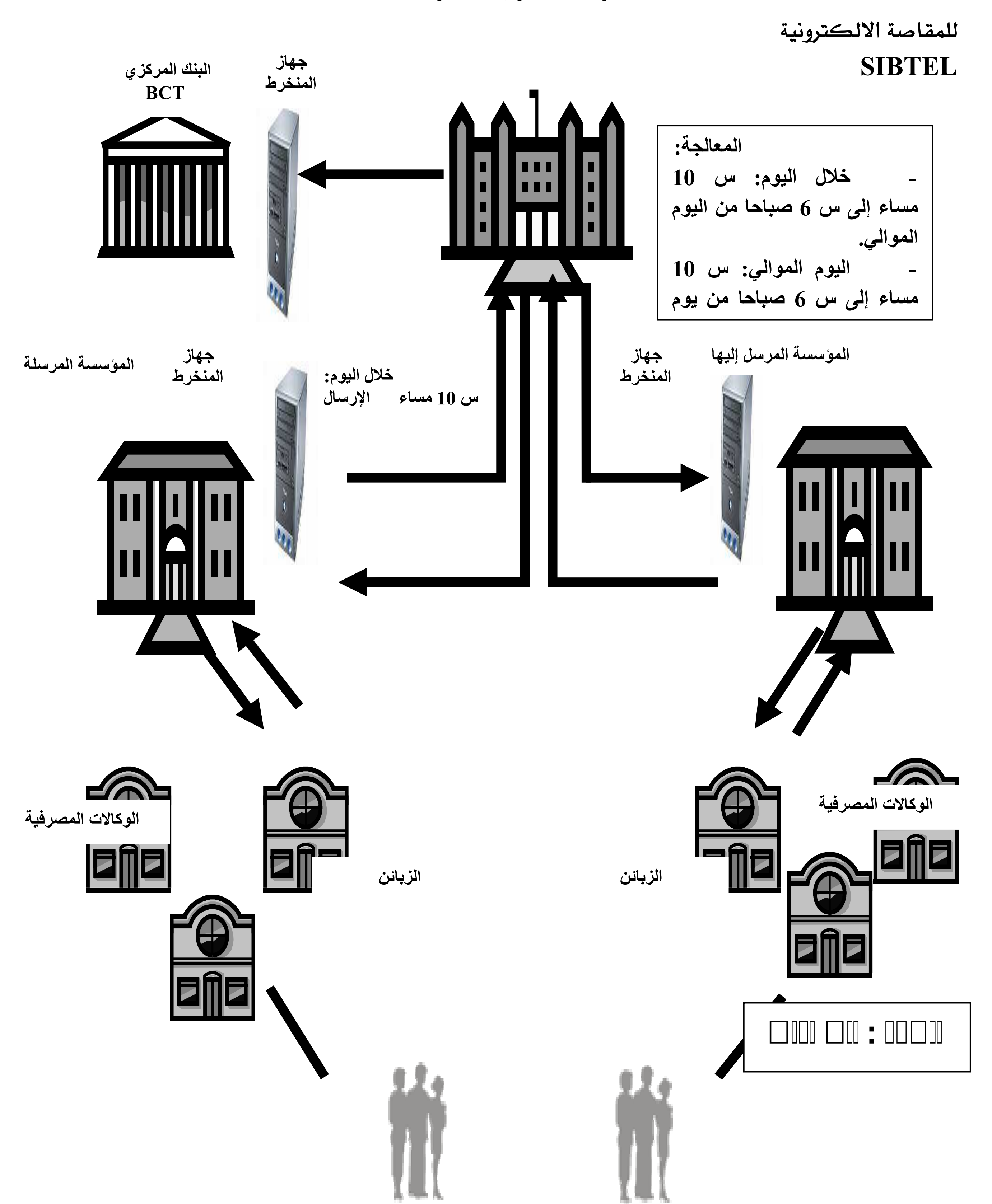
أهم العبر المستخلصة من التجربة التونسية [8]:

- تعقد المشروع بسبب تدخل عدة أطراف.
- أشواك المديريات العامة للبنوك.
- المشاركة الفعالة للمسؤولين عن الخزينة.
- الالتزام باحترام مقاييس القيم.
- خطورة الابتعاد عن الرزنامة المحددة من أجل الوصول إلى اتفاق عام و الحصول على انضمام كل القطاع.
- تبني حل تقني قابل للتعديل.

الشكل رقم (1) : المتدخلين الرئيسين في النظام المصرفي المغربي للمقاصة الإلكترونية



الشكل رقم (02) : رسم تخطيطي للنظام التونسي للمقاصة الالكترونية



المقاصة الالكترونية في الجزائر:

إن تصميم نظام معلوماتي في الجهاز المصرفي الجزائري لا يختلف كثيرا عن غيره من تونس و المغرب.

و تتميز التشكيلة المصرفية بقلة عدد البنوك لكن كثرة فروعها.

إن القيام بإصلاح وسائل الدفع في الجزائر كان يستلزم دراسة كيفية تحسين الوضع القائم الذي يتميز بعدم التلاؤم وعدم الانسجام سواءا فيما يخص نظرة كل مؤسسة أو في الحلول المتفق عليها و التي لا تأخذ بعين الاعتبار معالجة البعد المصرفي المشترك.

و من الشروط المسبقة التي كانت يجب أن تتوفر لتشغيل النظام ما يلي:

- تعيين لجنة القيادة تعمل على إنشاء هيئة –شبكة- مستقبلية للمقاصة الالكترونية، و تشرف على جميع مشاريع العصرنة المهيكلة للقطاع المصرفي و المالي.
- أوكلت لجنة القيادة إلى بنك الجزائر، و أنشئت فروع لها.
- تم إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات تقوم بتسيير النظام.

و لإنجاح المشروع الجزائري تم القيام بالأعمال التالية:

1- إعادة صياغة النصوص التنظيمية و تكييفها فيما يخص مع خيارات التكنولوجيا و شكلت ما يعرف بالميثاق المصرفي و ترتب عنه إدخال تعديلات على القانون التجاري و الجزائي و قانون النقد و القرض.

2- تكييف الشركة الجزائرية للاتصالات A.T المنشأة من طرف إدارة البريد و المواصلات و التي تكفلت بالاحتياجات إلى الموارد التقنية الضرورية لتطوير الطلب على المستوى النوعي و الكمي.

إن الاعتماد على مقياس "X25" غير قادر على تلبية حاجيات نقل الصورة.

انتهجت الجزائر منذ أوائل الثلاثي الأخير من سنة 2006 نظام المقاصة الالكترونية و المرتكز أساسا على التجريد المادي للسندات.

الجزائر هي حديثة العهد بالمقاصة الالكترونية وبالتالي لا يمكننا الحكم على العملية في هذه المرحلة.

تقديم وكالة 278 بخميس مليانة:

أولا: نشأة البنك :

تأسس البنك الوطني الجزائري وكالة 278 بخميس مليانة في 13جوان 1996 (ثلاثين سنة من تأسيس **BNA**الأم)، تقع الوكالة وسط مدينة خميس مليانة،بشارع حطيلي مصطفى،تتوسط جميع المرافق العمومية،الأمر الذي جعلها قريبة من المواطن لتلبية حاجياته المالية، فهي تغطي احتياجات المدن التالية:خميس مليانة، سيد لخضر، جليده،وادي الشرفاء، بئر ولد خليفة .

إنشاء الوكالة راجع التحول التدريجي للمنطقة من الطبيعة الفلاحية إلى الطبيعة الصناعية والتجارية،خاصة باعتبار مدينة خميس مليانة منطقة عبور بين مختلف الولايات،مما شجع التجارة بشكل

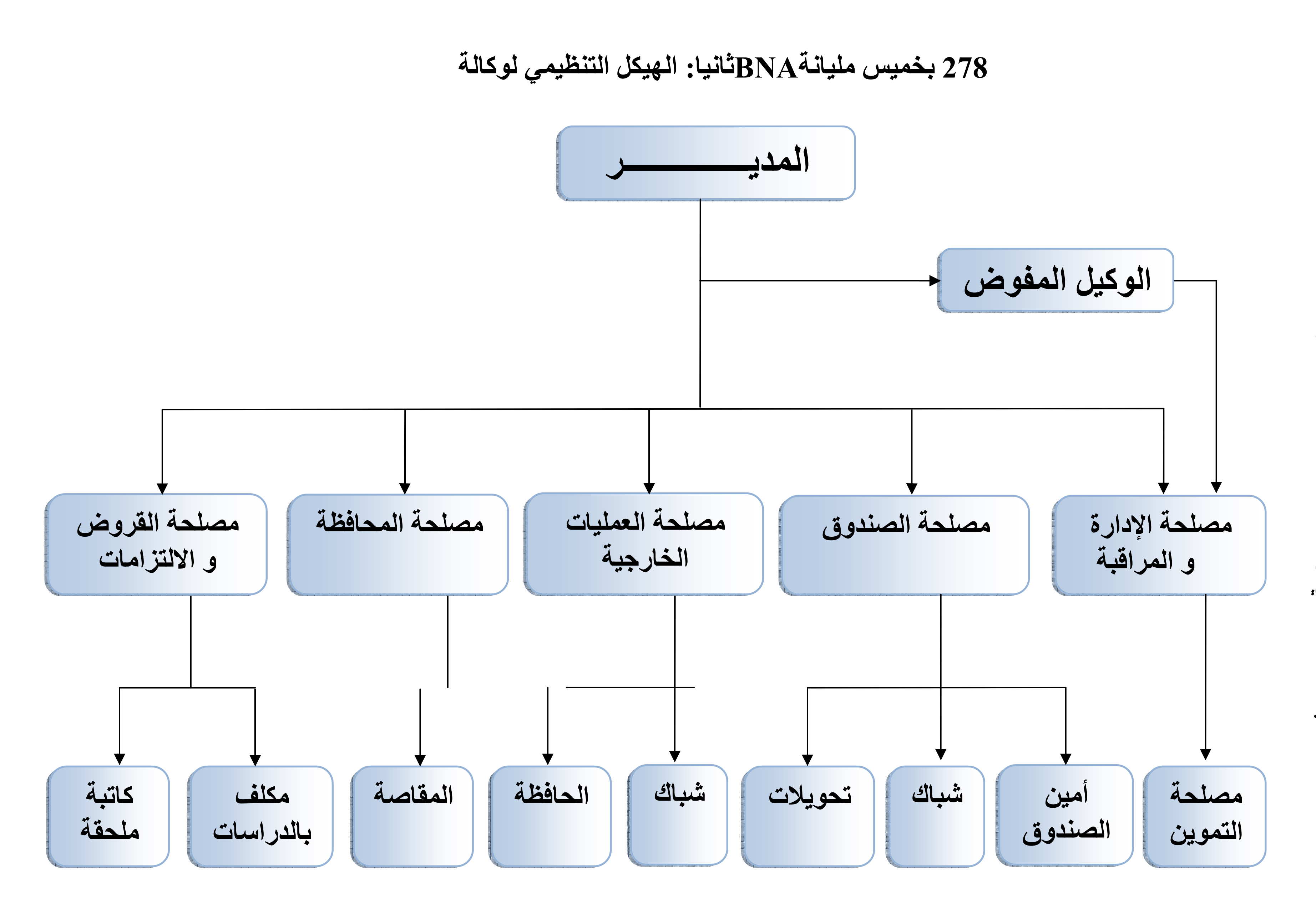
كبير فيها ،وكذا ظهور المرافق الصناعية، مما أدى بالبنك الوطني الجزائري بإنشاء وكالته بالمنطقة مساهمة منه لرفع القطاع الصناعي والتجاري.

الوكالة تظم طاقة بشرية هامة تعمل على تحقيق أهداف البنك وتطوير أعماله ،من أجل التكفل الجيد بالزبائن ، يتكون الطاقم من أربعة عشر موظف ، ثلاثة منهم أعوان أمن، عون نظافة، كاتبة إدارية، قابض صندوق، موظف بنكي ،موظفين رئيسين، رئيسا مصلحتين،مكلف بالدراسات، وكيل مفوض،وكلهم تحت إشراف المدير.

النظام الخاص بالبنك في الإعلام الآلي هو نظام DELTA الذي يعمل بسرعة في تنفيذ العمليات المصرفية مما يسمح لها بخطو خطوات كبيرة في تسيير البنك، وإعطاءه أكثر دقة وفعالية .

تصنف الوكالة ضمن الصنف (C) أي من الدرجة الثالثة، وهذا نظرا لتاريخ نشأتها وعدد العمليات التي تنجزها شهريا وهي 21000عملية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة BNA 278 بخميس مليانة



الشكل (3) : الهيكل التنظيمي لوكالة BNA 278 بخميس مليانة

ثالثا: مصالح ووظائف وكالة 278

تتمثل وظائف البنك ومختلف مصالحه فيما يلي:

الإدارة: تدير من طرف مدير الوكالة، والذي يعتبر مشغل لها ومرسوم من طرف المديرية العامة يجب أن تكون له خبرة في إدارة البنك، وجميع العمليات البنكية كما يجب عليه معرفة القواعد التجارية والنظام الداخلي للبنك.

السكرتارية : تسجل كل الوثائق التي تدخل للبنك، وترتيب المراسلات وملفات الحسابات المفتوحة والقيام بالخدمات على الآلة الراقنة.

مصلحة الصندوق: صاحب الصندوق يستقبل المدفوعات والمسحوبات من طرف الزبائن المحليين، وكل هذه العمليات يقوم بمراقبتها صاحب الشباك وتسجيلها، يترأس هذه المصلحة رئيس الصندوق الذي يقوم بالموافقة المحاسبية وفي كل نهاية شهر يرسل الإحصائيات للمديريات الجهوية.

حساب الزبون : العلاقة بين الزبون البنكي هي تسليم مدفوعات نقدية، وهذه الأخيرة تلزم بفتح حساب الزبون على أساس القوانين المتخذة في القانون التجاري، ومراقبة عمليات الدفع والسحب بهذه العمليات ، وله الحق في رفض فتح حساب بسبب الشك في أخلاقه، أو رجوع صكوك بدون رصيد.

مصلحة التحويل: مختصة بتحويل مبالغ مالية بأمر من الزبون لحسابه أو مؤسسة لعمالها.

مصلحة الحافظة: وكيل المصلحة يستقبل الصكوك المدفوعة من طرف الزبائن للوكالة المسحوبة من طرف وكالة أخرى، ولهذا الغرض يقوم بتحصيل الصكوك وهو وسيط لزبائنه للوثائق التجارية وتستقبل أيضا صكوك مسلمة من طرف زبائنه المتوجهة إلى الأخرى(**CNEP.CPA.BADR.BEA**) ومن نفس النظام.

إجراءات المقاصة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري .

تتم على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة خميس مليانة- عملية المقاصة الإلكترونية يوميا بغرض تسوية ديونها مع البنوك الأخرى وذلك بعد تحرير عملاء هذا البنك لشيكات لعملاء بنوك أخرى ، ولبدء يوم المقاصة ينتظر البنكي المشرف على العملية إرسال التاريخ من طرف بنك الجزائر شرط أن يكون هذا التاريخ متقدما بيوم واحد عن التاريخ العادي .

مثلا : التاريخ العادي2010/05/02/. يقابله تاريخ يوم المقاصة المرسل 2010/05/03/

تتم هذه العملية إلكترونيا على مستوى أجهزة حاسوب مزودة بنظام بنكي خاص .

بعدها يتم يوم المقاصة حيث تمر على أربع مراحل أساسية هي :

1- **Barberousse GIP** : تتم على مستوى معالجة الشيكات و الأوراق التجارية الواردة (أي التي حررها عملاء البنك الوطني الجزائري –وكالة خميس مليانة- لصالح عملاء بنوك أخرى).

2- إدخال المعلومات إلى النظام البنكي و تخزينها فيه .

3- **Barberousse CAPTURE** : يتم على مستوى معالجة الشيكات و الأوراق التجارية المستلمة من طرف عملاء الوكالة 278 من عملاء بنوك تجارية أخرى .

4- **B. PRéSENTATION**:العمليات التي تتم على مستوى مشتركة بين : Gipو Capture

ملاحظة :

التسميات بربروس نظرا لأن المقاصة الإلكترونية في الجزائر هي نقل عن التجربة التونسية .

معالجة الشيكات الواردة في B. GIP :

عند الدخول في الملف تظهر لنا قائمة الشيكات و الأوراق التجارية الواردة حيث يتم معالجة كل نوع على حدى :

يبدأ بالشيكات أولا ، وتأتي مصنفة حسب المبالغ الموجودة فيها إلى ثلاث فئات كالتالي :

- الشيكات التي تحتوي على مبالغ أقل من 50000 دج تستنسخ عبر جهاز السكانير ولكن لا تظهر صورتها على شاشة المقاصة .
- الشيكات التي تحتوي على مبالغ من 50000دج إلى 200000 دج لدى البنك الخيار في إستقبال الصورة أو لا (وهذا حسب ما إذا كان العميل المحرر موثوقا فيه من طرف البنك ام لا) .
- الشيكات التي تحتوي على مبالغ أكبر من 200000 دج فلا بد من ظهور صورتها المستنسخة على شاشة المقاصة للتحقق منها .

بعد ذلك يقوم المكلف بالعملية (المقاصة) بالتحقق من صور الشيكات إن وجدت ، وتخزينها واحدا تلو الآخر.

إدخال المعلومات إلى النظام البنكي و تخزينها :

مرحلة مهمة تأتي بعد ذلك وهي إدخال المعلومات الخاصة بالشيكات الواردة إلى البنك ، إدخالها إلى النظام الذي يتعامل به البنك الوطني الجزائري على اختلاف وكالاته على غرار وكالة خميس مليانة و هو نظام .

معالجة الشيكات الواردة في الملف B. Présentation :

بعد المرور بالمرحلتين السابقتين يتم التحقق من المعلومات التي تم تخزينها في النظام بمقارنتها مع ما ورد من صور الشيكات و بيانات إلى البنك في عملية المقاصة في نفس اليوم .

إذا كانت المعلومات صحيحة و لا يوجد خلل فالعملية قد تمت بنجاح ، وينتظر البنكي فقط عملية التسديد ، أما إذا كانت هناك شيكات فيها خلل في المعلومات أو لا يوجد رصيد عند صاحبها ، أو الإمضاء غير مطابق هنا يتم رفض هذه الشيكات ولا يتم تحويل قيمتها من طرف البنك الوطني الجزائري .

ملاحظة :

إذا كانت هناك شيكات واردة من وكالة أخرى من وكالات البنك الوطني الجزائري يتم تحويل مبالغها عن طريق حساب مابين الوكالات .

أما إذا كانت شيكات واردة من بنوك أخرى غير وكالات البنك الوطني فإنها تعالج محاسبيا كما يلي :

1- حساب الزبون مدين و الحساب رقم 0005020000/84 يكون دائنا .
2- الحساب رقم 0005020000/84 يكون مدينا و الحساب رقم 0064000147/68 يكون دائنا .
3- تحويل المبلغ من الحساب رقم 0064000147/68 إلى الحساب رقم 0064278147

وبهذه المعالجة المحاسبية تنتهي العمليات على الشيكات الواردة و تبدأ المرحلة التي بعدها .

معالجة الشيكات المستلمة من عملاء البنك في B Capture :

خلال هذه المرحلة يقوم البنكي المشرف على العملية بتصوير الشيكات التي إستلمها عملاء الوكالة البنكية في تعاملاتهم مع عملاء بنوك أخرى عبر جهاز السكانير و إرسالها إلى بنك الجزائر كونه هو المشرف على عملية المقاصة وهذا بعد إرفاقها بالمعلومات الخاصة بكل شيك عدا تلك المدونة عليه ، وفي نفس الوقت يخزن هذه المعلومات في النظام الذي يستعمله البنك الوطني ،

أثناء ذالك ينتظر البنكي الرد فيستقبل التحويلات المالية الواردة من البنوك الأخرى إلى بنك الجزائر ثم إلى الوكالة ، وينتظر كذلك ما إذا كانت هناك شيكات مرفوضة حتى يتم النظر فيها و تسوية الخلل الموجود فيها

بهذا كذلك تنتهي معالجة الشيكات المستلمة من عملاء البنك ، ونفس المراحل السابقة الذكر تمر بها مختلف وسائل الدفع الأخرى (نقصد بذلك الأوراق التجارية) ، وبعد الإنتهاء منها يتم إغلاق يوم المقاصة الجاري وهكذا تتم يوميا العملية بمختلف مراحلها

إن عملية المقاصة الإلكترونية عبارة عن تحويل الشيكات و الأوراق التجارية من وسائل دفع ملموسة إلى صور إلكترونية لذلك ولضمان عدم حدوث أي مشاكل وبعد نهاية يوم المقاصة يقوم البنك بإرسال الشيكات الخاصة بكل بنك مع الإحتفاظ بصور لها لمواجهة أي مشكل ، وبالطبع تستلم الوكالة هي الأخرى شيكاتها المعالجة في عملية المقاصة .

تقييم المقاصة الإلكترونية :

رغم أنها تمثل ثروة حقيقية في بلادنا لمزاياها التي تتمثل في :

- ربح الوقت حيث أن أجل التحصيل خمسة أيام .
- سهولة الإتصال .
- ربح الأرصدة المجمدة بواسطة الآجال الطويلة مسبقا .

إلا أننا لاحظنا العيوب التالية :

- عدم التحكم في هذه الآلية لحد الآن .
- عدم تفعيل دور الشركة الضامنة للمخاطر لضمان النزاعات .
- وجود مشاكل تقنية حيث لاحظنا أن غير فعال في كل وقت .
- مذكرة المقاصة فيها خطر شللها إن شلت على المستوى المركزي ، وهذا ما لاحظناه عند عدم وصول تاريخ المقاصة .
- دور الوكالات منحصر في تلقي المعلومات وتبقى عاجزة في حالة حدوث خلل مركزي .
- عدم وجود بنك معلومات يأتم معنى الكلمة تلجأ إليه البنوك في رحلة بحثها عن المعلومات.
- نظام المقاصة الحالي فيه عدة نقائص تحتاج إلى دراسة و مراجعة .

الخلاصة:

بعد كل ما تحدثنا عنه في هذا الفصل عن وسائل الدفع الحديثة ومحاولة تحديثها ودراسة لتجارب دول مختلفة ، كدولة لبنان و فرنسا بالنسبة للنقدية ، وكذا التجربتين المغاربية و التونسية بالنسبة للمقاصة الإلكترونية ، توصلنا إلى أن الجزائر ورغم محاولتها اللحاق بالركب المغاربي و العالمي لتحديث وسائل الدفع ، إلا أن تجربتها مازال أمامها شوط كبير لابد أن تخطوه ، وما تزال تجربتها فتية مقارنة بغيرها من الدول .

وحتى تستطيع مواكبته الدول المغاربية ولم لا العالمية لابد من توفر الإرادة الكافية للنهوض بالمنظومة المصرفية من حالة الركود.

قائمة الهوامش:

[1] تحديث وسائل الدفع على الموقع : **algeria.dzwww.bank-of**

1. المقاصة الالكترونية على الموقع: بتاريخ: **2010/04/09 -http://www.ebs sd.com/arabic/chequeclarance-ar.**
2. المقاصة الإلكترونية البنكية على الموقع: **http//étudiante dz . com.** .
3. Synthèse interbancaire marocaine de télé compensation.
4. Groupement professional de banques marocaine.
5. المقاصة الإلكترونية البنكية على الموقع: **http//étudiante dz . com.** .
6. المقاصة الإلكترونية البنكية على الموقع: **http//étudiante dz . com.** .
7. المقاصة الإلكترونية البنكية على الموقع: **http//étudiante dz . com.** .

قائمة المراجع:

algeria.dzwww.bank-of

الالكترونية على الموقع: بتاريخ: **2010/04/09 -http://www.ebs sd.com/arabic/chequeclarance-ar.**

المقاصة الإلكترونية البنكية على الموقع: **http//étudiante dz . com.** .

8. Synthèse interbancaire marocaine de télé compensation.

Groupement professional de banques marocaine